

اللجنة الدائمة للسكان

Permanent Population Committee



"النقرى السنوى 2020"

نناى 2020مر

الفهرس	
الصفحة	العنوان
3	تقديم
4	أولاً: السياسة السكانية
16	ثانياً: الإصدارات والنشاطات والدورات التدريبية
26	ثالثاً: المشاركات الداخلية والخارجية
36	رابعاً: التوعية والإعلام

رغم استمرار تفشي وباء كورونا (كوفيد-19) والإجراءات المتخذة للحد من تداعياته، استمرت اللجنة الدائمة للسكان خلال عام 2020 بالعمل الدؤوب من أجل تنفيذ برامج عملها التي تم إنجاز معظمها عن بعد، والتي تم توثيقها في هذا التقرير الذي يرصد إنجازات اللجنة في المجالات التالية:

- متابعة تنفيذ السياسة السكانية: تضمنت هذه الفقرة إيجازاً مكثفاً للأعمال التي قامت بها اللجنة لإنجاز ما تبقى من المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019 - أكتوبر 2020) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر (2017-2022) من جهة، والتحضيرات التي تمت من أجل انطلاق المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 - أكتوبر 2021) من جهة ثانية.
- الإصدارات والأعمال والنشاطات والدورات التدريبية: تضمنت هذه الفقرة استعراضاً موجزاً لآخر إصدارات اللجنة، والأعمال التي نفذتها، والنشاطات التي قامت بها، إضافة إلى الدورات التدريبية التي خضع لها باحثو وباحثات مكتبها الفني.
- أهم المشاركات الداخلية والخارجية: تم في هذه الفقرة تسليط الضوء على أهم النشاطات والفعاليات ذات العلاقة بالسكان والتنمية، والتي شاركت فيها اللجنة.
- التوعية والإعلام: تضمنت الفقرة الرابعة من هذا التقرير استعراضاً موجزاً لما تقوم به اللجنة من جهود إعلامية داعمة للسياسة السكانية.

ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أثنى عالياً جهود كل من ساهم في إنجاح أعمال اللجنة الدائمة للسكان خلال العام الفائت، وفي مقدمتهم قيادة البلاد الرشيدة التي لم تتوانى عن الدعم الدائم لعملنا والاهتمام الكبير به. كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والعرفان لخبراء وباحثي المكتب الفني للجنة، ومجموعات العمل، والوزارات والجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية، وكل من سهّل ودعم عملنا وسلط الضوء إعلامياً عليه.

وختاماً: ستواصل اللجنة الدائمة للسكان القيام بالمهام المنوطة بها في المجالات التي تم ذكرها وتطوير آليات عملها بما يساهم في تحقيق شعارها المتمثل بـ: "نحو حياة أفضل للسكان".

والله ولي التوفيق

الدكتور صالح بن محمد النائب

رئيس جهاز التخطيط والإحصاء

رئيس اللجنة الدائمة للسكان

أولاً

السياسة السكانية

شهد عام 2020 إنجاز المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019- أكتوبر 2020) وانطلاق المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020- أكتوبر 2021) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر (2017-2022)، الأمر الذي سيتم التفصيل فيه على النحو التالي:

(1) إنجاز المرحلة الثالثة:

أنجزت اللجنة الدائمة للسكان، خلال الفترة الممتدة بين الأول من يناير وحتى الـ 31 من أكتوبر 2020، كافة المهام المرتبطة بالمرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، وأهمها:

❖ جمع البيانات

شارك في عملية جمع البيانات الخاصة بالمرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية ست مجموعات عمل ضمت 49 عضواً، بما في ذلك رؤساء المجموعات، يمثلون مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية في الدولة. ورغم جائحة كورونا، تمكنت مجموعات العمل الست المذكورة من إنجاز المهام المنوطة بها، لما تميزت به هذه المرحلة من تعاون بين جميع الجهة المعنية المنوط بها تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية ومجموعات العمل المكلفة بالمتابعة

❖ مراجعة البيانات وتدقيقها وتحليلها

قام المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بمراجعة وتدقيق البيانات التي تم جمعها من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

وبعد الانتهاء من مراجعة وتدقيق البيانات التي جمعتها مجموعات العمل، قام المكتب الفني للجنة بتحليل نتائج المرحلة الثالثة مستنداً إلى ثلاثة مستويات تحليلية لكل محور من محاور السياسة السكانية الستة. ففي المستوى الأول من هذا التحليل، تم عرض التكرارات والنسب المئوية للبيانات الإحصائية لنتائج المتابعة المبينة، وفي المستوى الثاني تم ربط هذه النتائج بأهداف خطة التنمية المستدامة 2030 من أجل معرفة مدى التقدم المحرز في تحقيق دولة قطر لهذه الأهداف. أما المستوى الثالث، فقد خصص للحكم على هذه النتائج والإنجازات التنموية في ضوء البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2019، والخاصة بدولة قطر.

❖ إعداد تقرير "حالة سكان قطر 2020"

استكمالاً لما سبق ذكره حول مراجعة البيانات وتدقيقها وتحليلها، قام المكتب الفني بإعداد صورة إحصائية عامة حول محاور السياسة السكانية من خلال رصد واقع وتحولات المؤشرات الكمية الأساسية الخاصة بكل محور، والتي يوفرها بالدرجة الأولى جهاز التخطيط والإحصاء

أو تلك الصادرة عن مصادر إحصائية محلية ودولية. وقد تضمنت الصورة الإحصائية المشار إليها ما يلي:



- على ضوء نتائج متابعة تنفيذ أهداف السياسة السكانية المشار إليها، وباعتماد على أحدث البيانات الإحصائية المحلية والدولية المتوفرة، تم استعراض أهم الإنجازات التي

تحققت في كل محور من محاور السياسة السكانية، وربط هذه الإنجازات، حيثما كان ذلك ممكناً، بما حقته دولة قطر من أهداف التنمية المستدامة 2030 من جهة، وبما أكدته بعض التقارير الدولية ذات الصلة، ولاسيما تقارير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من جهة ثانية.

- إضافة إلى ما سبق، فقد تضمنت هذه الفقرة التحديات التي واجهت تطبيق السياسة السكانية في المرحلة الثالثة، أي تلك الإجراءات التي تم اعتمادها في برنامج عمل هذه المرحلة، والتي بينت نتائج المتابعة أنها لم تنفذ (جزئياً أو كلياً) بعد.
- واستناداً إلى التحديات المشار إليها أعلاه، تم تحديد أولويات المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 - أكتوبر 2021) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، والتي

تتضمن تلك الإجراءات التي بينت عملية المتابعة بأنها لم تنفذ أو أنها لا تزال قيد التخطيط أو التشريع.

- ومن أجل إعطاء صورة مختصرة عن نتائج المرحلة الثالثة من مراحل المتابعة، تم اختتام التقرير بفقرة تلخص محتواه والتوصيات المقترحة لمعالجة الصعوبات والتحديات التي تواجه تطبيق السياسة السكانية وتحقيق أهدافها كما هو مأمول.
- بناءً عليه، يتضمن تقرير "حالة سكان قطر 2020" تقديمًا وتمهيداً وخاتمة وستة فصول يتناول كل واحد منها محوراً من محاور السياسة السكانية وأبعاده المختلفة التي يتم فيها استعراض الغايات والأهداف والإجراءات التي تم تحويلها إلى مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية كأدوات منهجية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ السياسة السكانية.

(2) انطلاق المرحلة الرابعة:



حرصاً منه على ضبط إيقاع العمل وتوحيده بين مجموعات العمل الست المكلفة بمتابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022)، قام المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بإعداد برنامج عمل هذه المرحلة.

وقد تم تضمين برنامج عمل المرحلة الرابعة بخطة زمنية لكل خطوة من خطوات المتابعة، وباستبانة المتابعة التي تعد أداة منهجية لرصد الواقع السكاني لدولة قطر، والتي صممت بطريقة فنية تتيح لمجموعات العمل بتعبئتها وإعادتها للمكتب الفني للجنة

إلكترونياً بيسر وسهولة مرفقة بصور عن الوثائق ذات الصلة.

إضافة إلى ما سبق، فقد تضمن البرنامج المذكور عرضاً مبسطاً ومكثفاً لمنهجية العمل في هذه المرحلة، وإرشادات تعبئة استبانة المتابعة التي يمكن أن تسهل على مجموعات العمل الكيفية التي تتم بموجبها

عملية تسجيل البيانات الكمية والنوعية بدقة عالية وتوثيق مصادرها أصولاً، إذ لن تكون لأية معلومة قيمة تذكر إذا لم تكن مسندة بصورة صحيحة.

ومن أجل إعطاء صورة أوضح حول مكونات برنامج عمل المرحلة الرابعة من مراحل المتابعة المشار إليها، سيتم فيما يلي استعراض أهم هذه المكونات بشيء من التفصيل.

❖ الخطة الزمنية

الجهة	تاريخ الفعالية	الفعالية	
● المكتب الفني ● مجموعات العمل	من 1 نوفمبر حتى 10 ديسمبر 2020	– تحديد الأولويات	❖ إعداد برنامج عمل المرحلة الرابعة
● المكتب الفني		– وضع المسودة الأولى لاستبانة المتابعة	
● المكتب الفني ● مجموعات العمل	من 11 حتى 17 ديسمبر 2020	– المراجعة والتدقيق والاعتماد النهائي لاستبانة المتابعة	
● المكتب الفني	من 19 حتى 31 ديسمبر 2020	– إعداد برنامج العمل بصورته النهائية وإرساله للمجموعات	
● مجموعات العمل	مطلع شهر يناير 2021	❖ البدء بجمع المعلومات	
	أواخر شهر أبريل 2021	❖ آخر موعد لتسليم الاستبانة معبأة	
● المكتب الفني	حتى نهاية مايو 2021	❖ مراجعة الاستبانة وتدقيقها وتحليل بياناتها	
	يونيو – أكتوبر 2021	❖ إعداد تقرير "حالة سكان قطر 2019"	

❖ إعداد استبانة المتابعة:

- تحديد الأولويات

مع بداية شهر نوفمبر 2020 قام خبراء المكتب الفني بوضع آلية لتحديد أولويات المرحلة الرابعة من مراحل المتابعة، وهي عبارة عن جدول يتضمن خلاصة بنتائج المرحلة الثالثة من مراحل المتابعة في كل محور من المحاور الستة المعتمدة في وثيقة السياسة السكانية. ، وتوضيحاً لذلك سيتم فيما يلي عرض نموذج افتراضي من هذه الجداول:

ملخص نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019- أكتوبر 2020) (*) في مجال

الهدف 1:				
نتائج متابعة الإجراءات				الإجراءات
لم ينفذ	قيد التخطيط	قيد التشريع	نفذ كلياً أو جزئياً	
✓				❖
	✓			❖
			✓	❖
			✓	❖

إضافة إجراءات مقترحة من مجموعة لتحقيق الهدف 1 (**)

1.
2.
3. الخ (***)

وبعد تلقي الاقتراحات المطلوبة حول أولويات المرحلة الرابعة من المجموعات الست، قام المكتب الفني بمناقشتها مع رؤساء المجموعات في الاجتماع الدوري الأول الذي انعقد بين الطرفين يوم الأربعاء 2020/12/2.

(*) منعاً للتكرار، يرجى اقتراح إجراءات جديدة غير الإجراءات التي نفذت كلياً أو جزئياً في المرحلة الثالثة والمذكورة أعلاه. أما بالنسبة للإجراءات التي لم تنفذ أو قيد التخطيط أو قيد التشريع، فستكون جزءاً من الإجراءات التي سيتم اعتمادها في المرحلة الرابعة.

(**) يقوم رئيس المجموعة بالتواصل مع أعضاء مجموعته عبر الوسيلة التي يراها مناسبة للتشاور معهم حول أولويات المرحلة الرابعة، آخذين بعين الاعتبار الدروس المستفادة من جائحة كورونا، ويقوم رئيس المجموعة بتجميع الإجراءات التي يقترحها أعضاء المجموعة لتحقيق كل هدف من الأهداف الخاصة بكل محور من محاور السياسة السكانية وإدراجها في المكان المخصص لها أعلاه في هذه الاستمارة، وإعادتها للمكتب الفني معبأة.

(***) يمكن للمجموعة أن تقترح ما تشاء من الإجراءات دون التقيد بعدد محدد.

وبعد الاجتماع المذكور قام المكتب الفني بمعالجة الاقتراحات المشار إليها (بالتعديل والإضافة)، وتصنيفها بحسب محاور السياسة السكانية، وإدراجها في استبانة المتابعة التي أرسلت مرة أخرى للمجموعات لإبداء الرأي النهائي فيها واعتمادها رسمياً. بعد ذلك، قام المكتب الفني بإعداد استبانات المتابعة بصورتها النهائية على النحو الافتراضي المبين في الفقرة التالية:

• وضع استبانة المتابعة

المحور:

الهدف 1:					
إجراء 1:					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:				
	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التشريع	منفذ جزئياً	نفذ كلياً
البيان					
•					
•					
•					
إجراء 2:					
•					
•					
•					
.... الخ					
•					
•					

❖ جمع البيانات

• إرشادات ملء استبانة المتابعة

بداية لا بد من التأكيد على أمرين هامين، هما:

— تفهم اللجنة الدائمة للسكان (وبطبيعة الحال أيضاً المكتب الفني للجنة ومجموعات العمل المختلفة) نفسها على أنها جهة مكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة

السكانية وليس تنفيذه. وهذا يعني ضرورة الحصول على البيانات والمعطيات الخاصة بمؤشرات المتابعة الكمية والنوعية من مصدرها حصراً وليس من أي جهة أخرى.

— وارتباطاً بما سبق، لا بد أن تكون البيانات التي يتم الحصول عليها مشفوعة بموافقة مصدرها وموثقة أصولاً.

وقبل التوجه للجهات المعنية بتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية بهدف الحصول منها على البيانات والمعطيات الكمية والنوعية حول مؤشرات المتابعة، لا بد من الاطلاع الجيد على استبانة المتابعة والتقيد بالإرشادات التالية المتعلقة بتعبئتها:

— الانتباه إلى الصياغات التالية لبعض مؤشرات المتابعة:

○ وجود توجه: ويعني ذكر فيما إذا كان لدى الجهة المعنية بالتنفيذ خطط أو مشاريع أو تدابير أو تشريعات أو برامج خاصة بهذا الإجراء أو ذاك. وفي حال تم التأكد من وجودها تدون في خانة (البيان) باختصار وأخذ صورة أو نسخة منها لتسليمها مع الاستبانة للخبير المشرف في المكتب الفني. وينطبق هذا الكلام على كل الصياغات المماثلة ك:

- وجود مواد تعليمية وإرشادية....
- وجود تدابير عملية.....
- وجود آليات ووسائل...
- وجود نظام معلومات إلكتروني....
- توفر دراسة
- وجود برنامج
- وجود لجان وطنية
- الخ

بالنسبة لهذا النوع من المؤشرات النوعية أو الكيفية (نص قانون أو تدابير أو لوائح تنظيمية..)، تتم تعبئة حقل واحد فقط من الحقول الأربعة الموجودة في خانة (الواقع الفعلي) للمؤشر الكيفي المستهدف، كما هو مبين في الجدول الافتراضي التالي:

إجراء 1:					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:				
البيان	نفذ كلياً	منفذ جزئياً	قيد التشريع	قيد التخطيط	غير موجود

ففي حال كان المؤشر المنبثق عن الإجراء قد نفذ كلياً يعبأ باللون الأخضر الغامق، وفي حال كان في طور التنفيذ الجزئي يعبأ الحقل باللون الأخضر الفاتح، وفي حال كان في طور التشريع يعبأ باللون البرتقالي وفي طور التخطيط بالأصفر. أما في حال كان الإجراء غير موجود في أي طور من الأطوار المشار إليها، فيعبأ الحقل بالأحمر.

وبعد تعبئة خانة واحدة فقط باللون الذي ينطبق على واقع المؤشر النوعي (مرة أخرى: لا يجوز تعبئة أكثر من خانة أبداً)، تعبأ خانة (البيان) بموجز عن واقع المؤشر النوعي مدعوماً بالوثائق ذات الصلة كمشاريع القوانين، أو الخطط أو التوجيهات المكتوبة... الخ (وتأكيداً على ذلك، فبالإضافة إلى تنزيل ملخص عن الوثيقة في خانة (البيان) لا بد من تقديم صورة عنها عند تسليم استبانة المتابعة إلى خبير المكتب الفني المشرف على مجموعة العمل).

- عدد... أو: نسبة... أو: معدل... أو: التوزيع العمري... الخ كلها مؤشرات كمية تحتاج لعرض بيانات رقمية أو إحصائية حولها في خانة (البيان) وفي أسفل الخانة يتم توثيق مصدر هذه البيانات.

إجراء 1:

- التنسيق مع باقي فرق العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ محاور السياسة السكانية.
- حل العقبات (إن وجدت) في الوقت المناسب أو التواصل مع المكتب الفني للجنة للمساعدة في حلها.
- حضور الاجتماعات الدورية لرؤساء مجموعات العمل مع المكتب الفني.
- المشاركة في النشاطات والفعاليات المختلفة للجنة الدائمة للسكان، ولاسيما اليوم القطري للسكان الذي يحتفل به سنوياً في الأسبوع الثالث من أكتوبر.
- إجراء تقييم لكل عضو من أعضاء فريق العمل في نهاية كل مرحلة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية ورفعته لإدارة المكتب الفني للجنة لتحديد المكافأة السنوية للعضو، وذلك وفقاً لنموذج خاص يتم تزويد رئيس الفريق به في حينه.

— مهام ومسؤوليات أعضاء المجموعات

- عضو الفريق هو المسئول المباشر عن متابعة كل الإجراءات العملية والتطبيقية التي يحددها فريق تنفيذ السياسة السكانية، من أجل تحقيق غايات وأهداف المحور المعني من السياسة السكانية كما ورد في برنامجها المعتمد بالتشاور والتنسيق مع رئيس الفريق. ويشترك عضو الفريق في العمل على ضمان التنسيق الكامل بين مختلف المؤسسات المشاركة في تنفيذ ذلك المحور وتذليل العقبات. ومن مهامه كذلك المشاركة في إعداد التقارير الدورية الفصلية والمرحلية لمجموعته التي تبين التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الخاص بمحور السياسة السكانية الخاص بفريقه، وهو يقوم بوجه خاص بما يلي:
- متابعة تنفيذ غايات وأهداف السياسة السكانية فيما يخص مجال عمله ضمن محور السياسة السكانية الخاص بفريقه.
 - المشاركة في وضع الخطة الزمنية لأنشطة الفريق بما يتوافق مع برنامج عمل السياسة السكانية.
 - المساهمة في ضمان مواصلة أنشطة الفريق.
 - التنسيق مع رئيس الفريق والأعضاء الآخرين بغية تزويد المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بتقارير مستمرة ودورية حول التقدم المحرز في تنفيذ المحور المعني من برنامج عمل السياسة السكانية.

- المشاركة في تحديد مسؤوليات الجهات المشاركة في تنفيذ المحور المعني من السياسة السكانية.
- حضور مختلف اجتماعات الفريق والفرق الفرعية والمشاركة في أعمالها ومتابعتها وإعداد محاضرها.

ثانياً

الإصدارات والأعمال والنشاطات والدورات التدريبية

(1) الإصدارات:

❖ أصدرت اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني خلال عام 2020 عدداً من التقارير، أهمها: تقرير "حالة سكان قطر 2019": أصدرت اللجنة الدائمة للسكان في نهاية شهر نوفمبر 2020 تقريرها



الوطني الموسوم بـ "حالة سكان قطر 2019"، والذي يرصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2022-2017) عبر مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تمّ اعتمادها كأدوات لتحديد نسب التنفيذ وتقييم كفاءة التدابير التي جرى الالتزام بها، وقياس مدى بلوغ أهداف كل محور من محاورها والتغير الذي يحدثه برنامج أو تدخل ما، والمعوقات التي تحول دون التطبيق الفعال للإجراءات المختلفة، والتوصيات المقترحة لمعالجة هذه المعوقات، مما يتيح للقائمين على السياسة السكانية إعادة النظر في غايات وأهداف هذه السياسة أو في التدابير والإجراءات الهادفة لتنفيذها.

❖ تقرير اللجنة السنوي 2019: وفقاً لخطته الزمنية، أنجز المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان في نهاية



شهر يناير 2020 التقرير السنوي 2019 الذي يوثق إنجازات اللجنة على مدار عام كامل في مجالات مختلفة، أهمها: السياسة السكانية، واللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية، والمشاركة في الفعاليات والنشاطات الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالسكان والتنمية، إضافة إلى ما تقوم به اللجنة من جهود وما تنشره من مواد إعلامية تهدف إلى التعريف بأعمالها والتوعية بالقضايا السكانية.

وفي سياق متصل، تمت موافاة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بتقرير موجز حول الإنجازات التي حققتها اللجنة الدائمة

للسكان خلال الفترة من أبريل 2019 إلى مارس 2020 والمشاريع المزمع تنفيذها مستقبلاً، لنشره في الكتاب الخاص بالإنجازات الداخلية للدولة الذي تصدره الأمانة العامة لمجلس الوزراء سنوياً.

(2) الأعمال:

❖ استقصاء الأمم المتحدة الثالث عشر بشأن السكان والتنمية: قام المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان وبالتعاون مع وزارة الصحة ووزارة التعليم والتعليم العالي بتعبئة استقصاء الأمم المتحدة للسكان والتنمية عن طريق الرابط الإلكتروني المرفق في خطاب وزارة الخارجية حول هذا الاستقصاء.



Source: icts-surveys.unog.ch/index.php/65442?newtest=Y&lang=en

ويتألف الاستقصاء الثالث عشر، في معظمه، من أسئلة وأجوبة متعددة الخيارات، وينقسم إلى وحدتين، هما: الصحة الإنجابية والهجرة الدولية.

وتوفر الوحدة المتعلقة بالصحة الإنجابية معلومات للرصد العالمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (5 و6 و2) بشأن ضمان حصول الجميع على الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

ويُسترشد بالوحدة المتعلقة بالهجرة الدولية في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (10 و7 و2) بشأن السياسات الرامية إلى تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنظم ومتسم بالمسؤولية، فضلاً عن تقييم استجابات سياسات الهجرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

(3) النشاطات:

❖ احتفالية اليوم القطري للسكان 2020

تزامنت احتفالية اليوم القطري للسكان لعام 2020 مع استمرار تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) الذي أدى إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية ونفسية وصحية كبيرة على مختلف بلدان العالم، بما



ففيها دولة قطر، التي تعد واحدة من بلدان العالم القليلة التي تمكنت من التعامل مع هذا الوباء باقتدار. ويعود الفضل في ذلك إلى النظام الصحي القوي الذي دعت إلى تطويره ودعمه كل من رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022 والسياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022، وذلك بما يخدم السكان في قطر من مواطنين ومقيمين وتقديم أفضل الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية لهم.

وبسبب هذه الجائحة، احتفلت اللجنة الدائمة للسكان باليوم القطري

للسكان 2020، ولأول مرة منذ صدور قرار مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه العادي الذي انعقد بتاريخ 6 أكتوبر 2010، والقاضي بتنظيم "اليوم القطري للسكان" في شهر أكتوبر من كل عام، عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وفي هذه المناسبة نشرت اللجنة بياناً صحفياً تضمن التعريف باللجنة الدائمة للسكان وإنجازاتها من جهة، وتسليط الضوء على السياسة السكانية لدولة قطر (2017-2022) من جهة ثانية، وذلك على النحو التالي:

"اللجنة الدائمة للسكان، كهيئة وطنية تعمل على تحقيق المواءمة بين المتطلبات السكانية والتنمية المستدامة، أنشئت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (24) لسنة 2004 وحددت اختصاصاتها والجهات الممثلة فيها.

وعملًا بالمادة الرابعة من القرار المذكور والمتعلقة باختصاصاتها، قامت اللجنة الدائمة للسكان بوضع السياسة السكانية الأولى (2009-2014) والثانية (2017-2022)، بهدف تحسين نوعية حياة سكان دولة قطر من مواطنين ومقيمين.

وقد تضمنت السياسة السكانية الثانية لدولة قطر مجموعة من الخطط والبرامج الهادفة إلى إحداث



تغيير كمي ونوعي في المتغيرات السكانية، بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر، ويرتقي بقدراتهم، ويوسع خياراتهم، ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته. وقد تضمنت وثيقة السياسة السكانية (2017-2022) ستة محاور هي:

1. السكان والقوى

العاملة، وغايته الرئيسية: التحكم في معدلات النمو السكاني خلال الفترة الممتدة من 2017م إلى 2022م، بما يؤدي إلى الإصلاح التدريجي لاختلالات التركيبة السكانية.

2. النمو الحضري والإسكان والبيئة، وغايته الرئيسية: تطوير واستحداث مراكز حضرية بعيدة عن الدوحة الكبرى، وتوفير بيئة عمرانية نظيفة، وضمان استدامة الموارد الطبيعية.

3. التعليم والتدريب والشباب، وغايته الرئيسية: الارتقاء النوعي بالتعليم والتدريب وتوسيع فرص مشاركة الشباب من الجنسين في المجتمع و في الحياة العامة.

4. الصحة العامة والصحة الإنجابية، وغايته الرئيسية: الارتقاء بالصحة العامة للسكان وتحسين واقع الصحة الإنجابية وتوفير خدماتها بما يتماشى مع زيادة عدد السكان

وتوزعهم الجغرافي.

5. المرأة والطفولة، وغايته الرئيسية: دعم المشاركة المجتمعية للمرأة، وتوفير الظروف اللازمة لزيادة مشاركتها في قوة العمل مع المحافظة على تماسك الأسرة وضمان بيئة سليمة للأطفال

6. كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة، وغايته الرئيسية: تعزيز المشاركة الفاعلة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف الأنشطة المجتمعية، وتمكينهم من الاندماج في المجتمع، والتحسين المتواصل لوسائل رعايتهم.

ولم تقتصر مهمة اللجنة الدائمة للسكان على وضع السياسة السكانية المشار إليها آنفاً، بل تعدتها إلى متابعة تنفيذ تلك السياسة بالتعاون مع الوزارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية المعنية بتنفيذ برنامج عملها، فتحقيق غايات السياسة السكانية وأهدافها مرهون بتظافر جهود جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات في الدولة والتنسيق فيما بينها. وتقوم ست مجموعات عمل تشرف عليها اللجنة الدائمة للسكان بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، حيث تقوم كل مجموعة من هذه المجموعات بمتابعة تنفيذ محور واحد فقط من المحاور الستة المذكورة، وذلك وفقاً لاستبانات صممها خبراء المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان لرصد مدى التقدم الذي أحرزته كل جهة من الجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية والمعوقات التي تحول دون ذلك.

وبنتيجة المتابعة السنوية الحثيثة لبرنامج عمل السياسة السكانية تنجز اللجنة التقرير الوطني السنوي عن حالة سكان قطر الذي يتم وضعه بين يدي صناع القرار في الدولة لاتخاذ ما يروونه مناسباً بشأن ما ورد فيه من مواد علمية تخص الوضع السكاني والتنموي في الدولة. إضافة إلى كل ما سبق، فقد حققت اللجنة الدائمة للسكان منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا العديد من الإنجازات، كإصدار 18 دراسة ضمن سلسلة "دراسات سكانية"، و 46 عدد من مجلة "سكان"، و 6 تقارير حول "حالة سكان قطر"، إضافة إلى مجموعة من التقارير والدراسات الأخرى المنشورة وغير المنشورة.

وفي سياق متصل، تمكنت اللجنة من تنظيم عدد من اللقاءات (كالיום القطري للسكان الذي يتم الاحتفال به في شهر أكتوبر من كل عام) والمؤتمرات (كالمؤتمر العربي للسكان والتنمية عام 2009) وورش العمل (كالورشة الخاصة بأسس إدارة هجرة العمالة الوافدة: الفرص والتحديات في دول الخليج العربية).

ومثلما نجحت على المستوى الوطني، فقد تمكنت اللجنة الدائمة للسكان من تحقيق إنجازات هامة على المستوى الإقليمي والعربي والدولي، حيث أثبتت حضورها ومساهمتها في هذه الساحات. ففي

مجال التعاون الإقليمي، تشارك اللجنة في اجتماعات لجنة السياسات السكانية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث ساهمت بفعالية في مناقشة الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول المجلس، وتصميم الاستبانة الخاصة ببيانات السكان في دول المجلس.

وكذلك الأمر بالنسبة للتعاون العربي، حيث ساهمت اللجنة بتعزيز العمل العربي المشترك من خلال العديد من الفعاليات، ولا سيما اجتماعات رؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية التي ينظمها القطاع الاجتماعي بجامعة الدول العربية سنوياً. أما على مستوى التعاون الدولي، فإن اللجنة لا تدخر جهداً في العمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال التنسيق والشراكة المتواصلين في مختلف القضايا المتعلقة بالسكان والتنمية، ولا سيما اتفاقية التعاون الموقعة بين الطرفين.

وساهمت ولا تزال تساهم بفاعلية في مجال التعاون المحلي والإقليمي والعربي والدولي، وتعمل على تطبيق الخطة الإعلامية الداعمة للسياسة السكانية من خلال فريق الدعم الإعلامي المؤلف من منتسبي المكتب الفني للجنة.

وختاماً، تفخر اللجنة بما حقته من إنجازات، يعود الفضل فيها بالدرجة الأولى إلى الدعم المتواصل والرعاية المستمرة من قبل مجلس الوزراء الموقر وإلى التعاون المثمر مع الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، إضافة إلى الجهد الكبير الذي بذله خبراء المكتب الفني وباحثوه ومجموعات العمل وسواهم ممن سَهّل ودعم وسلّط الضوء على عمل هذه اللجنة التي تسعى لتحقيق حياة أفضل لكل من يعيش على ثرى هذه الأرض الطيبة، أرض قطر الحبيبة.

(4) الدورات التدريبية:

نُفذت خلال عام 2020 مجموعة من الدورات التدريبية التي شارك فيها باحثو وباحثات المكتب الفني، بغية إكساب ورفع المهارات الإدارية والقيادية، وهي:

❖ اسم الدورة: الأرشفة والمراسلات الإلكترونية

الجهة المنظمة	معهد الإدارة العامة- وزارة التنمية الإدارية
طبيعة الدورة	حضور شخصي
الفترة الزمنية	2020/2/16 إلى 2020/2/20
الهدف العام	تنمية المهارات والقدرات في مجال حفظ واسترجاع الوثائق والمحفوظات وأرشفتها يدويا بما يسهل انسياب العمل وتحقيق أهداف المؤسسات والأجهزة الحكومية
الفئة المستهدفة	العاملون في مجال الأرشيف والسكرتارية وإدارة المكاتب الحكومية
مدة البرنامج	(20) ساعة تدريبية موزعة على خمسة أيام تدريب
الأساليب التدريبية	المحاضرات ورشات عمل وتمارين تطبيقية مناقشات عروض بوربوينت عرض فيلم تدريبي
المخرجات	- تحديد مفهوم الوثائق والمحفوظات، وأهميتها وأنواعها - تحديد مفهوم التنظيم الفني للمحفوظات (تصنيف، وترميز، وفهرسة المحفوظات) - تحديد الإطار العام لمكونات الأرشيف "التوثيق" الإلكتروني - التعرف على انعكاسات التطور التقني على نظام حفظ المستندات والملفات والتعرف على خصوصية نظام وأمن الوثائق الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات - التعرف على منظومة التوثيق الحديثة في حفظ وتخزين البيانات والوثائق - الاستفادة من استخدامات نظم تشغيل الحاسوب في مجال التعامل مع وحدات التخزين، وفي مجال إنشاء وحفظ المستندات والملفات
تقييم الدورة التدريبية ومدى الاستفادة (برأي المشاركين فيها من المكتب الفني)	التعرف على أهمية الأرشفة وتنظيم الوثائق الالكترونية في واقع العمل، واكتساب معلومات جديدة في وسائط التخزين في الحاسوب وكيفية استخدامها، والاستفادة أيضا من نظم الأرشفة الالكترونية المتوفرة (نظام حفظ واسترجاع الوثائق يدويا وإلكترونياً).

❖ اسم الدورة: تنمية المهارات القيادية:

الجهة المنظمة	معهد الإدارة العامة- وزارة التنمية الإدارية
طبيعة الدورة	حضور شخصي
الفترة الزمنية	2020/2/16 إلى 2020/2/20
الهدف العام	إكساب المتدربين المهارات اللازمة والقدرة الفعالة بما يؤدي إلى تحقيق أهداف الجهات التي يعملون فيها وتحسين أدائها
الفئة المستهدفة	موظفو الجهات الحكومية الذين يشغلون الدرجة المالية الرابعة
مدة البرنامج	(20) ساعة تدريبية موزعة على خمسة أيام تدريب
الأساليب والتدريسية والوسائل	• المحاضرات القصيرة • مجموعات العمل • دراسة الحالة • والتمارين التطبيقية
المخرجات	• استخدام أساليب القيادة الحديثة • تفويض الصلاحيات الآخرين • التفكير بطريقة استراتيجية • الالتزام بأخلاقيات القيادة المعاصرة • إدارة ضغوط العمل بطريقة فعالة • التعامل مع خلافات وصراعات العمل بطريقة إيجابية
تقييم الدورة التدريبية ومدى الاستفادة (برأي المشاركين فيها من المكتب الفني)	كانت الدورة ممتازة، وتميزت بالتنوع في العرض وتشكيل مجموعات العمل. وقد تم اختتام الدورة بتوصيات وإرشادات هامة من طرف المشاركين، وقد كانت الاستفادة منها جيدة

❖ اسم الدورة: إدارة التغيير

الجهة المنظمة	معهد الإدارة العامة- وزارة التنمية الإدارية
طبيعة الدورة	عن بعد
الفترة الزمنية	2020 / 11 / 15 إلى 2020 / 11 / 18
الهدف العام	إكساب المشاركين القدرة على تحديد فرص التغيير المتاحة، والعمل على استثمارها، وإدارة عملية التغيير بما يحقق الأهداف المؤسسية بكفاءة عالية
الفئة المستهدفة	الموظفون ضمن المسار التدريبي الإداري للدرجة المالية الثانية
مدة البرنامج	(12) ساعة تدريبية موزعة على ثلاثة
الأساليب والوسائل التدريبية	● المحاضرات ● تمارين تطبيقية ● مناقشات ● عرض فيلم تدريبي
المخرجات	● القدرة على أن تحليل وتقييم البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة وتحديد فرص التغيير المتاحة والتحديات المحتملة ● إعداد استراتيجيات التغيير المناسبة لظروف المؤسسة ● توفر الدعم والتأييد للتغيير المطلوب من الأطراف ذات العلاقة بالتغيير ● إدارة عملية التغيير من جميع جوانبها
تقييم الدورة التدريبية ومدى الاستفادة (برأي المشاركين فيها من المكتب الفني)	دورة ذات أهمية في اكتساب مهارة التغيير الناتجة عن تطوير وتحديث أنظمة العمل، سواء كانت تغيرات تشريعية أم قانونية أم بيئية.... الخ. وتكمن أهمية هذا النوع من الدورات في زيادة وعي الفرد عن التغيرات المستقبلية الممكنة وكيفية التعامل معها، إضافة إلى كيفية تحقيق الأهداف القصيرة والبعيدة المدى ضمن التغيرات المحتملة.

ثالثاً

المشاركات الداخلية والخارجية

بسبب استمرار تفشي وباء كورونا (كوفيد- 19) شاركت اللجنة الدائمة للسكان عن بعد في عدد من الفعاليات المحلية والعربية، أهمها:

1) على المستوى المحلي

❖ مؤتمر الدوحة الدولي الرابع للمكفوفين حول "التنشئة الاجتماعية للطفل الكفيف": شارك المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان خلال الفترة من 11 - 13 أكتوبر 2020 في المؤتمر الدولي الرابع



للمكفوفين"، الذي نظمه الاتحاد العربي للمكفوفين من مقره في الدوحة عبر تقنية الاتصال المرئي، تحت عنوان: "التنشئة الاجتماعية للطفل الكفيف".

وقد ناقش المؤتمر على مدار ثلاثة أيام عدة قضايا، أهمها: دور الأسرة في تنشئة الطفل الكفيف ودمج الطفل الكفيف في المجتمع وتنمية المهارات العلمية والثقافية للطفل الكفيف.

وقد تضمن البيان الختامي للمؤتمر جملة من التوصيات، أهمها:

- نشر مفاهيم حقوق الطفل الكفيف ومتابعة احترامها وتطبيقها وفقاً لما جاء في المواثيق والاتفاقيات الدولية وبما يحقق تنشئة اجتماعية تبني شخصيته ودمجه في المجتمع
- مناهضة التمييز على أساس الإعاقة باعتبار إن كف البصر جزء من التنوع البشري
- حث وسائل الإعلام على توعية المجتمع عامة وأسر الأطفال المكفوفين خاصة، بهدف تنشئتهم وتربيتهم وتعليمهم لإعدادهم عناصر فاعلة ومنتجة في المجتمع،
- التنسيق مع الجهات الوطنية والدولية المعنية بشؤون الطفولة لوضع الخطط وإعداد البرامج الخاصة بتربية الأطفال المكفوفين وتعليمهم، ومشددين على أهمية ت
- تكييف التكنولوجيا الحديثة لمساعدة الطفل الكفيف لتحدي الصعاب وتجاوز الإعاقة.
- تنمية المهارات الفطرية لدى الطفل الكفيف واكسابه مهارات جديدة تمكنه من الاعتماد على نفسه والحصول على الخبرات والمعارف.
- توظيف المسرح في تربية الأطفال المكفوفين وتعليمهم ودعوة معاهدهم الخاصة لتفعيل مادة التربية الفنية في مناهجها ومن ضمنها المسرح وحث الأسر في تشجيع أبنائها لدخول هذا المجال والطلب من كلية الفنون الجميلة قبول المكفوفين في تخصص المسرح.

❖ الاحتفال باليوم العالمي للإحصاء: شاركت اللجنة الدائمة للسكان في العشرين من أكتوبر 2020 باحتفال جهاز التخطيط والإحصاء باليوم العالمي للإحصاء الذي تم إحياءه عبر المنصات الإلكترونية تحت شعار "ربط العالم ببيانات يمكننا الوثوق بها".



Source: www.psa.gov.qa/ar/media1/events/Pages/international_statistics_day_2020.aspx

وقد ساهمت اللجنة في هذه المناسبة بورقة تناولت فيها مسألة "استخدام البيانات والمؤشرات الإحصائية في صياغة ومتابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر"، حيث تم التأكيد فيها على أنه لم يكن من الممكن أن ترى السياسة السكانية الأولى لدولة قطر (2009-2014) والثانية (2017-2022) النور لولا البيانات الإحصائية التي وفرها جهاز الإحصاء القطري الذي يمتلك قواعد بيانات حديثة ومطابقة للمعايير الدولية؛ فمن أجل تبرير إعداد السياسة السكانية المذكورة كان لا بد للقائمين عليها من رصد الواقع السكاني للدولة ومعرفة خصوصية المجتمع القطري واحتياجاته، الأمر الذي تطلب استخدام البيانات والمؤشرات الإحصائية الدقيقة والموثوقة، والتي ينتجها جهاز الإحصاء القطري. وفي سياق متصل، لم تكن البيانات والمؤشرات الإحصائية ضرورية لتبرير إعداد السياسة السكانية للدولة فحسب، بل أيضاً لمتابعة تنفيذ هذه السياسة، وذلك من خلال رصد التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات والأهداف المتضمنة في برنامجها، إضافة إلى العرض والتحليل الإحصائيين للقضايا ذات الصلة بالواقع السكاني والتنموي للدولة، بما يسهم في رسم لوحة بانورامية شاملة عن حالة السكان والتنمية في قطر من خلال إبراز أهم الإنجازات المتحققة والتحديات القائمة.

وفي ختام الورقة المذكورة أكدت اللجنة على صعوبة التفكير في تخطيط سكاني وتنموي سليم دون توفر المعلومات والبيانات والمؤشرات الإحصائية الدقيقة والشاملة والموثوقة؛ فنجاح الخطط والمشاريع التنموية يعتمد على توفر مثل هذه البيانات واستخدامها في شكل أرقام ومؤشرات إحصائية تعكس الواقع المدروس.

❖ ورشة العمل الثانية بشأن استخدام النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية: شارك المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان يوم الأربعاء الموافق 25 نوفمبر 2020 في ورشة العمل الثانية بشأن استخدام النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية، والذي نظمه جهاز التخطيط والإحصاء عبر تقنية الاتصال المرئي.

وتندرج هذه الورشة في إطار الجهود التي يبذلها جهاز التخطيط والإحصاء لتحديث نظام الإحصاءات الرسمية في الدولة، (GSBPM) وهو عبارة عن دليل مرجعي يعرض مجموعة من العمليات التي يمكن إتباعها لإنتاج إحصاءات رسمية ذات نوعية عالية. كما يقدم هذا النموذج إطاراً معيارياً ومصطلحات موحدة تساعد الإحصائيين على تحديث عمليات إنتاجهم للبيانات القابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، وتتقاسم المنهجيات والمكونات الفنية. كما يمكن استخدامه في دمج معايير البيانات والبيانات التعريفية، بغية توثيق العمليات، وتنسيق البنى التحتية للحوسبة الإحصائية وتوفير إطار لتقييم جودة العملية الإحصائية وتحسينها على المدى القريب. هذا ويمكن تطبيق النموذج في سائر العمليات الإحصائية بمرونة، فهو ليس إطاراً جامداً، بل يمكن تطويره لأغراض المستخدم.

وقد كان الهدف الرئيسي لورشة العمل هو تطوير قدرات ومهارات الإحصائيين الرسميين، ومستخدمي البيانات عن طريق تعزيز فهم عمليات الإنتاج الإحصائي وخلق قيمة مضافة لعمل الإحصائيين.

وتكونت ورشة العمل من الموضوعات أهمها:

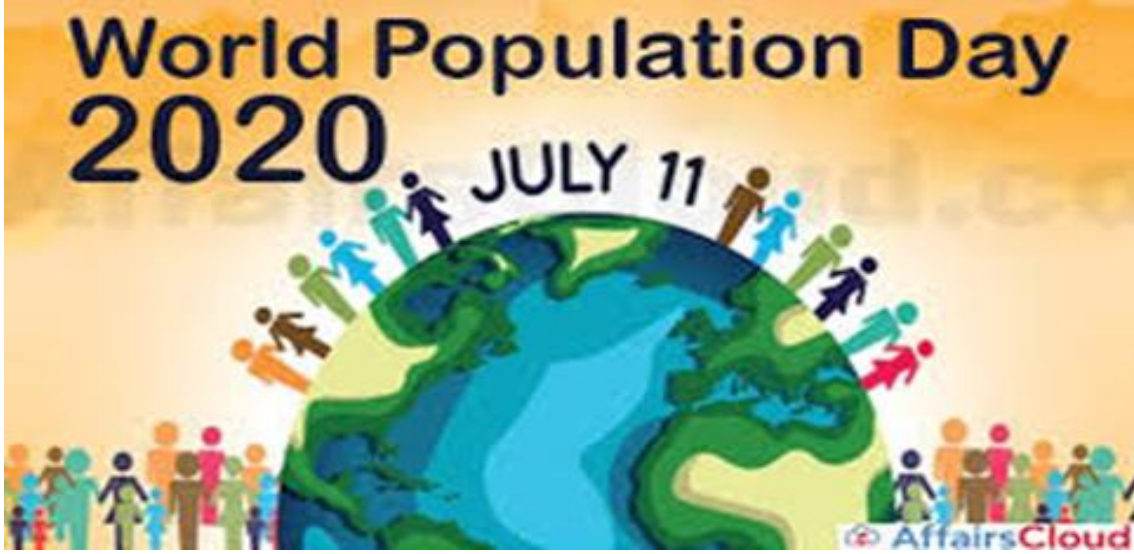
- النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية
- تحديث الإحصاءات الرسمية
- ما هو النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية (GSBPM)؟
- لماذا نحتاج إلى النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية؟
- قابلية تطبيق النموذج.
- طرق استعمال النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية
- الهيكلية.
- الخ.

(2) على المستوى العربي

❖ المشاركة في الاحتفال باليوم العالمي للسكان 2020:

شارك المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان في الاحتفال باليوم العالمي للسكان، الذي عقد تحت شعار "حماية صحة وحقوق النساء والفتيان في ظل أزمة كورونا". ويندرج هذا الاحتفال في إطار دعم القضايا السكانية خلال الأزمات والتخفيف من حدة التحديات التي تواجهها مختلف الفئات السكانية، في ظل استمرار أزمة جائحة كورونا المستجد

(كوفيد – 19) وما يشهده العالم من جهود للتعايش معه وما نتج عن ذلك من تحديات صحية واجتماعية واقتصادية خطيرة أثرت على مختلف الفئات السكانية.



Source: World Population Day 2020: Slogans ...m.jagranjosh.com

وقد نظم المجلس العربي للسكان والتنمية احتفالية اليوم العالمي للسكان 2020 عبر تقنية الاتصال المرئي (فيديو كونفرانس)، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان يوم الأربعاء الموافق 15 يوليو/ تموز 2020 في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً بتوقيت القاهرة.

وقد هدفت هذه الاحتفالية إلى دراسة الآثار المباشرة لجائحة فيروس كورونا (اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وصحياً ونفسياً) على مختلف الفئات السكانية وبخاصة الفئات المتضررة والفئات الأكثر هشاشة وتضرراً (الفقراء، ذوي الاحتياجات الخاصة، اللاجئين، العاملات والعاملين في القطاع الغير منظم، العمالة الوافدة، الأسر المعوزة وخاصة تلك التي ترأسها النساء، الشباب)؛ فضلاً عن التركيز على أهم القضايا والأولويات السكانية في الوقت الحالي، وبحث سبل الاستفادة من قدرات الشباب في دعم جهود الحكومات للتصدي للجائحة وكذلك التأكيد على ضرورة عدم إغفال أي من قضايا السكان وقت الأزمات وبخاصة قضايا الصحة الإنجابية والجنسية والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وقد شارك في هذه الاحتفالية وفود من 14 دولة عربية، وهي: "المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية".

وكانت أهم محاور المداخلات والنقاش في هذه الاحتفالية التالية:

- تشير البيانات المتاحة المتعلقة بحالات الإصابة والوفاة في الدول العربية حتى تاريخ الاجتماع (2020/7/14) إلى أن عدد الإصابات تخطى السبعمئة ألف حالة و13500 حالة وفاة. ويلاحظ كذلك التصاعد في انتشار الوباء وزيادة في أعداد الحالات في الدول التي تواجه أنظمتها الصحية تحديات عديدة مثل: سوريا واليمن والعراق.
- هناك تباين بين الدول العربية يرجع للتدابير والإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة انتشار الوباء، حيث أن الجهود المبذولة من قبل الدول تحددها عدة عوامل، على رأسها قدرات النظم الصحية، الإمكانيات المتاحة والموارد الاقتصادية، وعلى الرغم من هذا التباين في مستويات الاستجابة فإنه يجب الاعتراف بفاعلية التدابير التي اتخذت في الدول العربية.
- يلاحظ تأثر الفئات الأكثر ضعفاً (كبار السن، النساء والفتيات والنازحين واللاجئين) بسبب الفجوة في تقديم الخدمات التي أظهرتها الجائحة وكل ما اتصل بها من قرارات اقتصادية واجتماعية مما جعلهم أكثر عرضة للإصابة وتأثراً بالتداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد19.
- ضعف تلقي مقدمي خدمات الصحة الإنجابية التدريب الضروري للتعامل مع المصابين بالفيروس.
- تأثير الحجر الصحي على الأشخاص الذين يسكنون في مساكن مكتظة، ومستعملي وسائل النقل العام، والشباب.
- من المتوقع أن تستمر هذه الآثار لعدة سنوات، خاصة أن هذا الوباء يأتي في الوقت الذي تعمل فيه معظم الدول العربية لتحقيق العائد الديموغرافي والاستثمار في الشباب.
- وضعت جائحة كورونا النموذج الاجتماعي والاقتصادي السائد موضع تساؤلات، كما أظهرت التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية أكثر من أي وقت مضى، وهو ما يحتم على الحكومات أن تكون أكثر استراتيجية في استجاباتها الاجتماعية.
- ضرورة إعادة ترتيب الأولويات لتعزيز الاستجابة وتبني استراتيجيات هادفة لمواجهة التحديات الناتجة عن الجائحة في الدول العربية من خلال:
 - الاستثمار في الأنظمة الصحية والاجتماعية.
 - العمل على وضع السياسات اللازمة لمساعدة الدول الأكثر احتياجاً.
 - الانتقال من مرحلة إدارة التعافي إلى مرحلة إدارة الجائحة.
 - الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية الموجهة لجميع الفئات السكانية.
 - دعم التغطية الصحية الشاملة.
 - العمل على خلق توازن بين الاستثمار في الصحة العامة والتنمية لتخطي الأضرار الصحية والاقتصادية الناتجة عن أضرار الجائحة.

- من أبرز الفرص التي أفرزتها أزمة الجائحة تعزيز قيم التضامن والتكافل، وتطور العمل التطوعي، وتحفيز الابتكار سواء في صنع المعدات والأدوات المستخدمة لمواجهة تفشي الجائحة او في مجالات الأعمال والمؤسسات الاقتصادية، وتوظيف مكثف للتكنولوجيا الرقمية

❖ الاجتماع الأول للجنة الخبراء الاستشارية بالمجلس العربي للسكان والتنمية: بصفتها عضو في لجنة الخبراء الاستشارية التابعة لهذا المجلس، شارك المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان في الاجتماع الأول للجنة الخبراء الاستشارية المذكورة الذي انعقد في القاهرة يوم 10 فبراير 2020.



Source: www.hpc.org.jo/ar/content

وقد جرى خلال الاجتماع مناقشة ضرورة صياغة وبلورة استراتيجية عربية للسكان تستجيب للتحديات الإنمائية والديناميات السكانية، وتطوير خطط تنفيذية واستراتيجيات وطنية للسكان، وكذلك ربط البعد السكاني بالتنمية بكافة محاور وآليات التنمية المستدامة تماشياً مع المستجدات الدولية والاقليمية.

وقد تم استعراض المحاور الرئيسية للاستراتيجية المنشودة، وهي:

- ربط البعد السكاني بأهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان
- التحديات السكانية التي تواجهها المنطقة العربية المتمثلة في: النمو السكاني، والتحول في التركيبة السكانية، وتحديات الصحة الانجابية
- قضايا المرأة
- قضايا الشباب بهدف تحقيق العائد الديموغرافي
- واقترح الخبراء أعضاء اللجنة ان تتضمن الاستراتيجية إضافة المحاور التالية نظراً لأهميتها واتساقها مع قضايا السكان وما لها من تأثير على ديناميات السكان:

- الهجرة واللجوء
- كبار السن
- ذوي الاحتياجات الخاصة
- التغير المناخي
- العمالة وبطالة الشباب

إضافة إلى ما سبق، فقد تم في الاجتماع المذكور استعراض أفضل الممارسات وتبادل التجارب الفنية في تطبيق السياسات السكانية، ومشاركة الدول أصحاب التجارب الناجحة في تطبيق هذه السياسات.

❖ الاجتماع الطارئ للمجلس العربي للسكان والتنمية: شاركت اللجنة الدائمة للسكان في الاجتماع



الطارئ للمجلس العربي للسكان والتنمية التابع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية عبر تقنية "الفيديو كونفرنس" يوم 20/5/2020، وذلك لمناقشة الانعكاسات المحتملة لوباء كورونا (كوفيد-19) على مستقبل السكان في العالم العربي، والتحديات التي تواجهها هذه الدول في احتواء تداعيات هذه الجائحة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وكذلك الاستفادة من التجارب العربية والممارسات الفضلى في الحد من انتشار الفيروس وتقييم الإجراءات الاحترازية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة والسياسات السكانية.

كما ناقش الاجتماع بعض التقديرات والسيناريوهات الافتراضية ذات الصلة بالإصابات والوفيات المتوقعة، والتي تساعد على تقديم تصور حول مدى انتشار جائحة كورونا مستقبلاً، والسياسات الممكنة للحد من تداعياتها.

إضافة إلى ما سبق، بحث الاجتماع المذكور دور المجالس واللجان الوطنية للسكان في تعزيز الاستجابات الوطنية للحد من انتشار وباء كورونا.

❖ الاجتماع الثاني للجنة الاستشارية للمجلس العربي للسكان والتنمية: بمشاركة المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية، إدارة السياسات السكانية، الأمانة الفنية للمجلس العربي للسكان والتنمية) يوم 15 نوفمبر 2020،

الاجتماع الثاني للجنة الاستشارية للمجلس العربي للسكان والتنمية، وذلك عبر تقنية (الفيديو كونفرانس)، وبمشاركة خبراء ومسؤولين من المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية.



Source: www.sada-elarab.com

وقد ناقش الاجتماع عدداً من المواضيع الهامة وفي مقدمتها: (1) الاستراتيجية العربية للتخطيط السكاني، (2) تداعيات جائحة فيروس كورونا، (3) تبادل الخبرات واستعراض أفضل الممارسات الجيدة في مجال السكان والتنمية، (4) المشاركة في الدورة 54 للجنة السكان والتنمية في الأمم المتحدة، (5) مؤشر السكان والتنمية، (5) تحديد نقاط اتصال بالدول العربية.

❖ لقاء حول أولويات العمل الإنساني لصندوق الأمم المتحدة للسكان في المنطقة العربية: شارك



Source: unfpa.org

المكتب الفني للجنة في هذا اللقاء الذي تم تنظيمه عن بعد يوم 9 ديسمبر 2020، حيث قام ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان (المكتب الإقليمي للدول العربية) ومدير مكتب العمل الإنساني بصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنسق الإقليمي للعمل الإنساني باستعراض الأولويات الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2021 في المنطقة العربية.

❖ اجتماع المجلس العربي للسكان والتنمية- الدورة العادية الثانية: شاركت اللجنة في اجتماع الدورة

العادية الثانية للمجلس العربي للسكان والتنمية، والذي تم عبر تقنية (المايكروسوفت تيم) في يوم 21 ديسمبر 2020. وقد شارك في هذا الاجتماع خبراء ومسؤولون من المجالس واللجان الوطنية للسكان من 15 دول عربية، هي: المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية، جمهورية السودان، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، دولة ليبيا،

جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، جمهورية الصومال ،
الجمهورية اليمنية وجمهورية العراق.

وقد تمت مناقشة مختلف النقاط الواردة في سبعة بنود على النحو التالي:

- الدورة العادية الأولى للمجلس العربي للسكان والتنمية
- بلورة الاستراتيجية العربية للتخطيط السكاني
- تداعيات جائحة فيروس كورونا
- تبادل الخبرات واستعراض أفضل الممارسات في مجال السكان والتنمية
- الدورة (54) من لجنة السكان والتنمية وموضوعها " السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة"
- مؤشر السكان والتنمية
- تحديد نقاط الاتصال بالدول العربية

رابعاً

النوعية والإعلام

رغم انتشار وباء كورونا المستجد، فقد حاول فريق الدعم الإعلامي اللجوء إلى خيارات إعلامية أخرى ممكنة عن بعد، كوضع برنامج إعلامي خاص بالاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الثقافة السكانية، وتدشين تطبيق اللجنة الدائمة للسكان على أجهزة الهواتف المحمولة، إضافة إلى الاستمرار في إصدار أعداد جديدة من مجلة "سكان".

1) وضع برنامج إعلامي خاص بالاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الثقافة السكانية:

حرصاً منها على نشر الثقافة السكانية وزيادة الوعي بقضاياها على مستوى الدولة وضمن جهودها للتعريف بالسياسة السكانية وتوعية الجمهور بأهمية هذه السياسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة قطر، وضعت اللجنة الدائمة للسكان، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، الخطة الإعلامية الداعمة للسياسة السكانية لدولة قطر (2017-2022)، وشكلت فريقاً إعلامياً من منتسبي المكتب الفني للجنة لمتابعة تنفيذ هذه الخطة بعد تدريب أعضائه على ذلك من قبل خبير الصندوق.

وقد قام هذا الفريق بتدشين الموقع الإلكتروني للجنة، وإصدار مجلة "سكان"، إضافة إلى مطوية السياسة السكانية وغيرها الأعمال والنشاطات الإعلامية الداعمة للسياسة السكانية للدولة، والتي كان آخرها في يوليو 2020، حيث قام هذا الفريق بوضع برنامج خاص باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، كالتويتر والإنستغرام والفيس بوك.

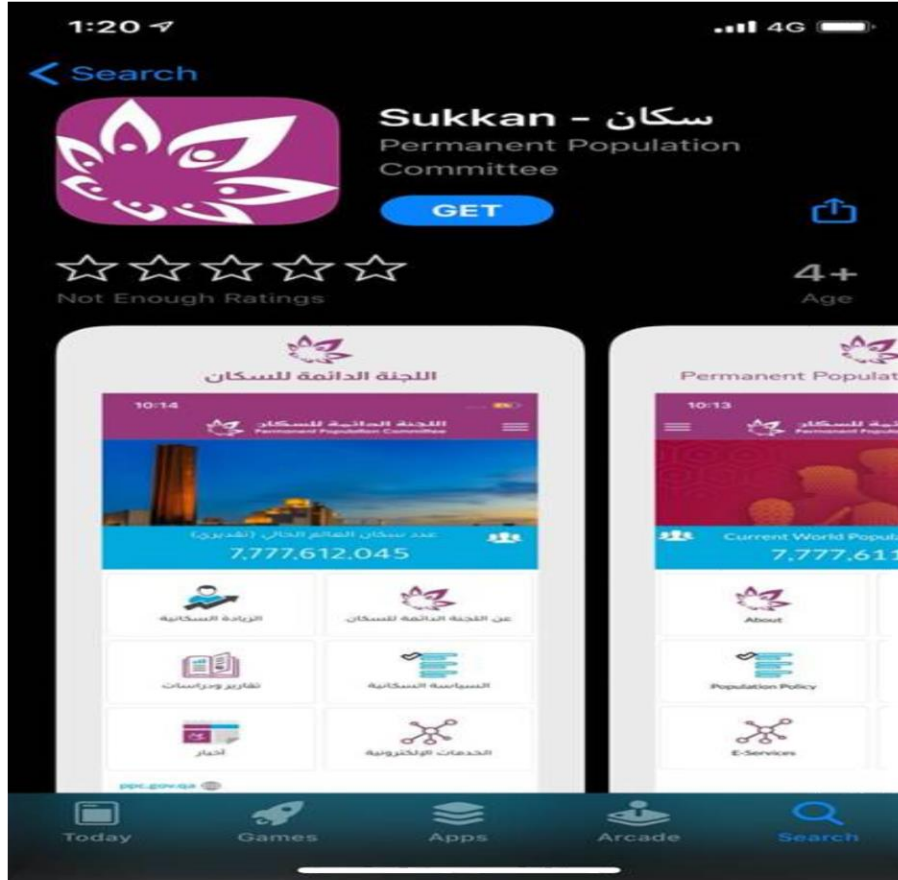
ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق أهداف السياسة السكانية من خلال تعريف المواطن والمقيم ومن كافة الشرائح الاجتماعية بهذه السياسة وغاياتها ومراميها المختلفة. ولتحقيق هدف هذا البرنامج، فقد تم تحديد فترة ثلاثة أشهر قبل إطلاقه، وذلك من أجل الترويج له وتشكيل تشكيل فريق العمل وتدريبه.

وأهم مكونات هذا البرنامج، هي:

- تصميم ثيم مبتكر بشعارات جاذبه عن اللجنة الدائمة للسكان وغاياتها وأهدافها لاستخدامه في منافذ بوابات السوشيال ميديا المتفق عليها.
- الترويج والإعلان المستمر عبر بوابات السوشيال ميديا عن الموقع الإلكتروني الخاص باللجنة الدائمة للسكان.
- إنشاء حسابات جديدة في كافة مواقع التواصل الاجتماعي خاصة باللجنة الدائمة للسكان، ووثيقة السياسة السكانية.
- التعاون والشراكة مع إحدى شركات الاتصال في دولة قطر (أوريدو، فودافون) من أجل إرسال رسائل نصية عبر الهواتف لعينة عشوائية من فئات المجتمع بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص.

(2) تدشين تطبيق اللجنة الدائمة للسكان على أجهزة الهواتف المحمولة:

في إطار تنفيذ الخطة الإعلامية الداعمة للسياسة السكانية، دشنت اللجنة الدائمة للسكان تطبيق اللجنة على أجهزة الهواتف المحمولة^(*). ويعتبر هذا التطبيق وسيلة موجهة نحو جمهور عريض بهدف التوعية بقضايا السكان والتنمية في الدولة.



(3) مجلة "سكان"

في إطار خطتها الإعلامية الداعمة للسياسة السكانية، وسعيًا منها إلى نشر الثقافة السكانية، والتعريف بالسياسة السكانية وتوعية الجمهور بأهمية هذه السياسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة

^(*) يمكن تنزيل هذا التطبيق عن طريق الأبلستور:

<https://apps.apple.com/qa/app/sukkan-%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86/id1495756567>

قطر، أصدرت اللجنة الدائمة للسكان خلال عام 2020 الأعداد (45) و (46) و (47) من مجلها الفصلية "سكان". وقد صدرت هذه الأعداد باللغتين العربية والإنجليزية.

وكغيره من الأعداد السابقة، يحتوي العدد الجديد (47) على مجموعة من الموضوعات الهادفة إلى نشر الثقافة السكانية ورفع الوعي بقضاياها للوصول إلى حياة أفضل للسكان الذين يعيشون على أرض قطر الطيبة.

وقد تم في الأول من الموضوعات التي يتضمنها العدد المذكور استعراض المحور الرابع من محاور السياسة السكانية، وهو: الصحة العامة والصحة الإنجابية، والذي من خلاله يمكن الاطلاع على الاهتمام الدائم للدولة بقطاع الصحة، حيث تمكن هذا القطاع من التعامل باقتدار مع جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) بفضل بنيته

المتقدمة على المستوى الوقائي والعلاجي، وخطته الواضحة للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية ومؤسسته الصحية المجهزة بكل المستلزمات المطلوبة.

ويستعرض مقال العدد "قراءة في بعض بيانات النافذة الديمغرافية في العالم العربي" التغير الحاصل في التركيبة السكانية للبلدان العربية، والمتزامن مع انخفاض معدلات الولادة ومعدلات الوفيات في المجتمعات العربية، وزيادة متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وخفض معدلات الأمراض، وذلك نتيجة للتطور المرتبط



بانتشار التعليم وزيادة استثمار الوالدين في تعليم الأطفال والرعاية الصحية والتحول السريع في معدلات الخصوبة، وتحسين وضع المرأة وتعليمها علاوة على العديد من التغييرات الاجتماعية الأخرى. ويسلط الجزء الثاني من حوار العدد مع سعادة الدكتور إبراهيم بن صالح النعيمي، وكيل وزارة التعليم والتعليم العالي بدولة قطر، الضوء على أهم المحطات في مسيرة التعليم النظامي في دولة قطر منذ عام 1952، والتي تمثلت بإطلاق مبادرات تهدف إلى استحداث نظام تربوي حديث وفق مواصفات عالمية ليسهم في تحول دولة قطر إلى مجتمع متقدم ومزدهر، إضافة إلى الجهود التي تبذلها وزارة التعليم والتعليم العالي من خلال استراتيجيتها نحو تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، لتواكب متطلبات العصر وتوفير فرص تعلم دائمة ومبتكرة. كما استعرض الحوار أهم محاور الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم والتعليم العالي 2017-2022، وخاصة الاهتمام بالتعليم الإلكتروني وأدواته. إضافة إلى كل ما سبق، يتضمن العدد المذكور زوايا وأبواب أخرى متفرقة من بينها أخبار اللجنة الدائمة للسكان وأهم نشاطات وفعاليات مكتبها الفني خلال الربع الثاني من عام 2020، إضافة إلى بعض الدراسات المنشورة باللغات الأخرى.